



# RANKING DIGITAL RIGHTS

## مؤشر مساءلة الشركات 2018

يقوم «مؤشر مساءلة الشركات 2018» الصادر عن «تصنيف الحقوق الرقمية» (Ranking Digital Rights) بتقييم 22 من أكثر الشركات نفوذاً في العالم في مجال الإنترنت والمحمول والاتصالات، وذلك تبعاً لإفصاحاتها عن الالتزامات والسياسات التي تؤثر على حرية التعبير والخصوصية.

[RANKINGDIGITALRIGHTS.ORG/INDEX2018](http://RANKINGDIGITALRIGHTS.ORG/INDEX2018)

أبريل/نيسان 2018

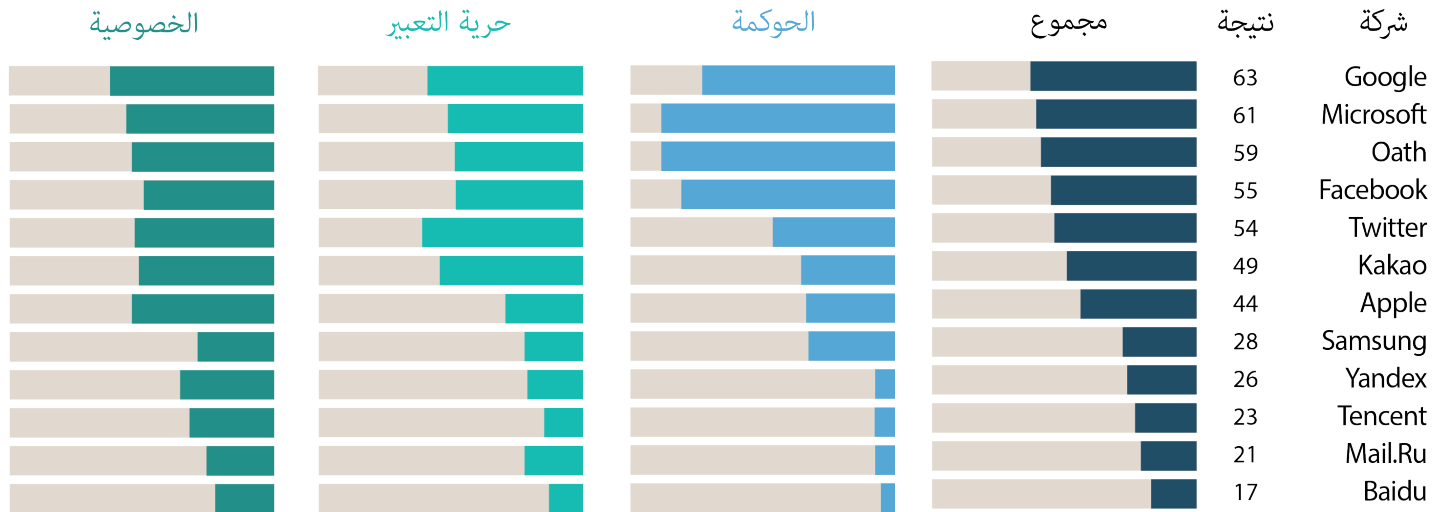


# مؤشر مساءلة الشركات 2018

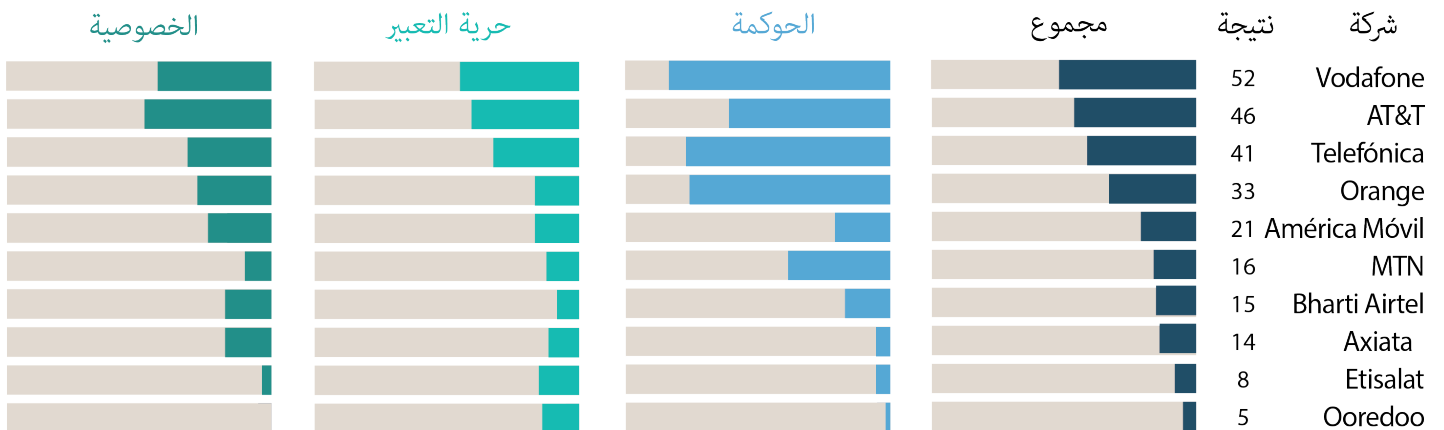
يقوم «مؤشر مساءلة الشركات 2018» الصادر عن مبادرة «تصنيف الحقوق الرقمية» (Ranking Digital Rights) بتقييم 22 من أكثر الشركات نفوذاً في العالم في مجال الإنترنت والمحمول والاتصالات، وذلك بحسب 35 مؤشراً متعلقاً بإفصاحاتهم عن الالتزامات والسياسات التي تؤثر على حرية التعبير والخصوصية، بما في ذلك آليات الحوكمة والمساءلة. تقدّم الشركات التي تم تقييمها في المؤشر مجموعة منتجات وخدمات تُستخدم من قبل ما لا يقل عن نصف مستخدمي الإنترنت في العالم والبالغ عددهم 4.2 مليار مستخدم.

يُعتبر هذا المؤشر الثالث، حيث صدرت المؤشرات السابقة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 ومارس/ آذار 2017. ويقيم مؤشر 2018 الشركات نفسها بناءً على الأسئلة نفسها كما في مؤشر عام 2017. لعرض نتائج متعمقة، وتحميل البيانات، والوصول إلى الأخبار والموارد ذات الصلة، قم بزيارة [.rankingdigitalrights.org/index2018](http://rankingdigitalrights.org/index2018)

## • شركات الانترنت



## • شركات الاتصالات



# النتائج الرئيسية

عبر جميع الشركات التي تم تقييمها، برزت عدّة مسائل:

- **الحوكمة:** عدد قليل جداً من الشركات يضع التعبير لدى المستخدمين والحق بالخصوصية كأولوية رئيسية في نطاق مهامها الإشرافية ومهام تقييم المخاطر. لا تمتلك الشركات إجراءات وآليات كافية لتحديد وتخفيف آثار المخاطر المتعلقة بالتعبير وخصوصية المستخدمين التي قد تسببها الرقابة والمراقبة الحكومية وغيرها من الجهات غير الحكومية الخبيثة، بالإضافة إلى الممارسات المتعلقة بالأعمال التجارية والنماذج الربحية الخاصة بهذه الشركات.

- **الأمن:** تحجب معظم الشركات المعلومات الأساسية حول التدابير التي تتخذها للحفاظ على أمن بيانات المستخدمين، تاركة إياهم من دون أية معلومات عن المخاطر التي يواجهونها عند استخدام منصة أو خدمة معينتين. وفي الوقت نفسه، تتسبب الإخفاقات الأمنية من قبل الشركات بتبعات خطيرة اقتصادية ومالية وسياسية وأخرى متعلقة بحقوق الإنسان تؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم.

- **الخصوصية:** لا تكشف الشركات ما يكفي حول كيفية التعامل مع معلومات المستخدمين، بما في ذلك ما يتم جمعه ومشاركته، مع من تتم مشاركته وتحت أية ظروف. وهذا يشمل كيفية إعطاء معلومات المستخدم من أجل الإعلانات المستهدفة. يسهل هذا التعتيم إساءة استخدام المنصات الرقمية والتلاعب بها من قبل جهات حكومية وغير حكومية، بما في ذلك أولئك الذين يسعون إلى مهاجمة مؤسسات ومجتمعات محلية، وكذلك مستخدمين أفراد.

- **التعبير:** لا تطلع الشركات على نحو كافٍ الجمهور حول كيفية ضبطها وتشكيلها لتدفقات المحتوى والمعلومات من خلال منصاتها وخدماتها. وفي ضوء الكشف عن استخدام أقوى منصات وسائل الإعلام الاجتماعية في العالم لنشر التضليل والتلاعب بالنتائج السياسية في عدد من الدول، فإن جهود الشركات في ضبط وإدارة المحتوى تفتقر إلى المساءلة من دون مزيد من الشفافية.

تفتقر الشركات إلى الشفافية بشأن السياسات والممارسات التي تؤثر على حرية التعبير والخصوصية، ما يعرض المستخدمين إلى مخاطر غير معلومة.

في حين سجّل أكثر من نصف الشركات التي تم تقييمها في مؤشر 2018 بعض التحسينات الهامة، بقيت معظم الشركات قاصرة عن الإفصاح عن معلومات أساسية للمستخدمين حول تصميم وإدارة وحوكمة المنصات الرقمية والخدمات التي تؤثر على حقوق الإنسان.

- **"جوجل" و"مايكروسوفت"** كانتا الشركتين الوحيدتين في المؤشر بأكمله اللتين سجلتا أكثر من 60 في المئة عموماً. ومع ذلك فإن أي من الشركتين لم تحصل على المرتبة الأولى في كافة الأسئلة، وكانت لدى كل منهما مواضع ضعف في الأداء بالمقارنة مع غيرها من الشركات العاملة في مجالات الإنترنت والاتصالات في المؤشر.

- **أتت "فودافون" في المقدمة** وقبل شركة "إي تي أند تي" (AT&T)، وكانت شركة الاتصالات الوحيدة التي تسجل أكثر من 50 في المئة بفضل تحسين الشفافية في ممارسات الحوكمة وكيفية تعاملها مع الأوامر الحكومية بإيقاف تشغيل الشبكة. كانت "فودافون" الشركة الوحيدة في المؤشر التي كشفت بوضوح عن كيفية تعاملها مع خروقات البيانات.

- **حلت "فيسبوك" في المرتبة الرابعة** في المؤشر بشكل عام، وكان أدائها ضعيفاً مقارنة بمثيلاتها من الشركات فيما يخص الأسئلة المتعلقة بتعاملها مع معلومات المستخدم. ومع ذلك، فقد حسّنت الشفافية بشأن الطلبات الحكومية للحصول على معلومات المستخدمين والطلبات القانونية بتقييد الحسابات وحذف المحتوى.

- **شهدت "أبل" أكبر زيادة** في المعدل حيث كسبت ثماني نقاط مئوية. يرجع الكثير من هذا التحسن إلى تحسين الإبلاغ عن الشفافية، بالإضافة إلى الكشف الجديد والمباشر للمستخدمين على موقع الويب الخاص بها عن المعلومات التي كانت سابقاً تفصح عنها فقط للخبراء والأطراف الثالثة الأخرى.

للحصول على مزيد من التفاصيل، والبيانات، والتحليلات قم

بزيارة: [rankingdigitalrights.org/index2018](https://rankingdigitalrights.org/index2018).

# التوصيات الرئيسية

4. **الشفافية والمساءلة.** يتعين على الشركات أن تنشر بانتظام معلومات وبيانات على مواقعها الإلكترونية الرسمية لتساعد المستخدمين والجمهور على فهم الظروف التي يتم بموجبها الوصول إلى المعلومات الشخصية من قبل أطراف ثالثة، وتقييد الخطاب أو حظره، وحظر أو تقييد الوصول إلى خدمة ما.

5. **تعزيز الخصوصية.** على الشركات إبلاغ المستخدمين بوضوح عما يحدث للمعلومات الخاصة بهم، والتقليل من جمع البيانات واستخدامها إلى الحد الأدنى الضروري لتقديم الخدمات، وتزويد المستخدمين بأقصى قدر ممكن من السيطرة على المعلومات المجمعة عنهم والجهة التي يُشارك معها هذه المعلومات.

6. **تعزيز الأمن.** ينبغي على الشركات أن تكشف عن أدلة موثوقة على جهودها الرامية إلى تأمين معلومات المستخدمين. وعلى وجه التحديد، ينبغي لها أن تظهر أنها تلتزم بمعايير التشفير والأمن القويين، وإجراء عمليات التدقيق الأمني، ومراقبة وصول الموظفين إلى المعلومات، ووضع إجراءات لمعالجة خروقات البيانات.

7. **الابتكار من أجل حقوق الإنسان.** التعاون مع الحكومة والمجتمع المدني، والاستثمار في تطوير التكنولوجيات الجديدة ونماذج الأعمال التي تعزز حقوق الإنسان، وتحقيق أقصى قدر من سيطرة الأفراد على بياناتهم الشخصية والمحتوى الخاص بهم.

يجب علينا جميعاً أن نعمل معاً لبناء معايير قانونية وتنظيمية ومؤسسية من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في العصر الرقمي.

يمكن لجميع الشركات التي تم تقييمها في المؤشر إجراء تغييرات على الفور، حتى في ظل غياب إصلاحات في القوانين والسياسات. لا تكتمل شفافية ومساءلة الشركات من دون حكومات شفافة ومسؤولة تفي بواجباتها لحماية حقوق الإنسان. في حين لا تفي معظم الحكومات بهذه الالتزامات، يمكن للشركات، بل ويتوجب عليها، أن تكون مسؤولة عن جميع الطرق التي تؤثر بها على حقوق المستخدمين التي تملك أي قدر من السيطرة عليها. ترد توصيات مفصلة في تقرير المؤشر بشكل عام وفي التقارير الفردية للشركات، وتدرج هذه التوصيات ضمن سبع فئات عامة:

1. **تعزيز حوكمة الشركات.** يجب على الشركات التأكيد على التزاماتها الواضحة باحترام حرية التعبير والخصوصية للمستخدمين، كما يتوجب عليها الكشف عن أدلة ملموسة على اعتماد هذه الالتزامات ضمن أنظمتها المؤسسية تحت إشراف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وعبر تدريب كافة الموظفين في الشركة، ومن خلال أنظمة التقارير الداخلية، وبرامج كشف المخالفات (whistleblowing).

2. **التعامل مع تقييم المخاطر بجدية.** يتعين على الشركات تنفيذ عملية شاملة للناية الواجبة للإجراءات (due diligence)، للتأكد من قدرتها على توقع أي تأثير سلبي يمكن لمنتجاتها وخدماتها وعملياتها التجارية أن توقعه على حقوق المستخدمين ومن ثم العمل على تخفيفه.

3. **توفير آليات مجدية للتظلم والانتصاف.** يجب أن يكون لدى الشركات قنوات يمكن للمستخدمين وغيرهم من الأطراف المتضررة تقديم شكاوى من خلالها إذا ما انتهكت حقوقهم نتيجة إجراءات هذه الشركات. وعلى الشركات أيضاً أن تكشف بوضوح عن إجراءاتها للرد على الشكاوى وتوفير سبل الانتصاف المناسبة.

## نبذة عن "مؤشر مساءلة الشركات" الصادر عن مبادرة "تصنيف الحقوق الرقمية"

مبادرة "تصنيف الحقوق الرقمية" (RDR) هي مشروع بحثي غير ربحي يستضيفه "معهد أميركا الجديدة للتكنولوجيا المفتوحة" (New America's Open Technology Institute). تصدر المبادرة "مؤشر مساءلة الشركات" الذي يقيّم أكثر الشركات نفوذاً في العالم في مجال الإنترنت والمحمول والاتصالات، وذلك تبعاً لإفصاحاتها عن الالتزامات والسياسات التي تؤثر على حرية التعبير والخصوصية. والمعايير التي يستخدمها المؤشر لتقييم الشركات تعتمد على الجهود التي بذلتها المجتمعات المناصرة لحقوق الإنسان والخصوصية والأمن على أكثر من عقد من الزمن. وتشكّل البيانات والتحليلات في المؤشر أداة يستخدمها المدافعون عن حقوق الإنسان وصنّاع القرار والمستثمرون المسؤولون، كما تستخدمها الشركات لتحسين سياساتها وممارساتها.

للحصول على كامل البيانات وتحليلات المؤشر لعام 2018، والتقارير الفردية للشركات، وتنزيل التقرير ومجموعة البيانات الخام، يرجى زيارة:

[rankingdigitalrights.org/index2018](https://rankingdigitalrights.org/index2018)